

Distr.: General  
7 September 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

## تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٥ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويقدم التقرير عرضاً عاماً لتدهور حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١). ويتضمن التقرير كذلك معلومات عن المستوى الراهن لمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، يبرز التقرير الجهود التي بذلتها الحكومة في تقديم المساعدة الإنسانية بمساعدة مختلف مكاتب الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وختاماً، يتضمن التقرير توصيات موجهة إلى كل من المجتمع الدولي وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي ترمي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية.

\* A/66/150.



## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	..... مقدمة - أولا
٤	٦	..... عرض عام لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - ثانيا
٤	١٨-٦	..... مسائل حقوق الإنسان - ألف
٩	٢١-١٩	..... الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة . . . - باء
١٠	٢٥-٢٢	..... التشريع الداخلي . . . . . - جيم
١١	٢٩-٢٦	..... آليات رصد حقوق الإنسان. . . . . - دال
١٢	٣٠	..... التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية . . . . . - ثالثا
		الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان
		في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والفريق العامل المعني بحالات
١٢	٣٦-٣٠	..... الاختفاء القسري أو غير الطوعي . . . . . - ألف
١٥	٣٨-٣٧	..... هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. . . . . - باء
١٥	٣٩	..... الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان . . . . . - جيم
		دور مفوضية حقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الشعبية
١٦	٤٠	..... الديمقراطية . . . . . - رابعا
		المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الأوضاع الإنسانية وحماية حقوق
١٦	٤١	..... الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. . . . . - خامسا
١٧	٤٩-٤٢	..... منظمة الأمم المتحدة للطفولة . . . . . - ألف
١٨	٥٥-٥٠	..... صندوق الأمم المتحدة للسكان . . . . . - باء
٢٠	٦٠-٥٦	..... برنامج الأغذية العالمي . . . . . - جيم
٢١	٦١	..... منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . . . . . - دال
٢٢	٦٣-٦٢	..... مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. . . . . - هاء
٢٢	٦٦-٦٤	..... برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . . - واو
٢٣	٧٢-٦٧	..... منظمة الصحة العالمية . . . . . - زاي
٢٤	٨١-٧٣	..... الاستنتاجات والتوصيات . . . . . - سادسا

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٥ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي أعربت فيه الدول الأعضاء عن بالغ قلقها لاستمرار ورود تقارير متواصلة عن وقوع انتهاكات جسيمة ومنظمة واسعة النطاق للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحثت الدول الأعضاء في نفس القرار حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاشتراك في أنشطة التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون التام مع المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بطرق منها إتاحة جميع الفرص أمامه للوصول بحرية ودون عوائق إلى البلد. وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن بالغ قلقها إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة السائدة في البلد. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية العامة أن تواصل النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في دورتها السادسة والستين، وطلبت تحقيقا لهذه الغاية تقريرا شاملا عن حالة حقوق الإنسان في البلد.

٢ - وشهد العام الماضي تدهورا خطيرا في حالة الأغذية في البلد. وواجه البلد شتاء صعبا للغاية وانحسارا للواردات التجارية والمساعدة الغذائية الثنائية. وفي ضوء هذا الوضع وبناء على طلب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قام برنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأغذية والزراعة بإجراء تقييم سريع في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١١. وأشار التقييم إلى أن أكثر من ستة ملايين نسمة سيحتاجون إلى مساعدة غذائية في عام ٢٠١١<sup>(١)</sup>. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، بدأ برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف عملية طارئة للوصول إلى ٣,٥ مليون نسمة من أكثر الفئات ضعفا من الأطفال والنساء والشيوخ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على نحو الوصف الوارد بإسهاب في التقرير.

٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا استكمال الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات التي بدأت في عام ٢٠٠٩ بقيادة اليونيسيف، والتي قدمت بيانات للمساعدة في برجة وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالأطفال. وكشفت الدراسة الاستقصائية عن بعض الحقائق المثيرة للقلق فيما يتعلق بصحة الأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والواردة بالتفصيل في الأفرع التالية.

(١) انظر <http://www.wfp.org/countries/korea-democratic-peoples-republic-dprk>

٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام مرزوقي داروسمان، المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بزيارة جمهورية كوريا واليابان وتايلاند وقدم تقريره الموضوعي الأول إلى مجلس حقوق الإنسان، حيث أبرز عددا من أوجه القلق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وفي أعقاب قصف جزيرة يونغي بيونغ بالمدفعية، ساد توتر شديد في شبه الجزيرة الكورية، والذي نتج عنه، ضمن نتائج أخرى ترتبت عليه، وقف جمهورية كوريا لتقديم المعونة الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعملية لم تشمل الأسر للأسر المنفصلة.

## ثانيا - عرض عام لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

### ألف - مسائل حقوق الإنسان

٦ - لم تقع أي تغييرات ذات بال، منذ تقرير السابق، في التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المستقلة في الرصد والتسجيل المنهجين لحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد. ولا تملك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي سياسة موحدة بشأن السماح بوصول الأمم المتحدة إلى مختلف أجزاء البلد، ومُنحت كيانات الأمم المتحدة حق الوصول بصورة متفاوتة استنادا إلى احتياجات برامجها. ومع ذلك تشير التقارير الصادرة عن البلد من خلال مختلف القنوات إلى أن الوضع الإجمالي لحقوق الإنسان لا يزال خطير للغاية. وفيما يتعلق بالحق في الغذاء، كانت هناك تقارير عن المعاناة المستمرة لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الانعدام الحاد للأمن الغذائي والمعدلات المرتفعة لسوء التغذية<sup>(٢)</sup>. وأدى الانتكاس الاقتصادي الحاد إلى إعاقة قدرة الحكومة بشدة عن تغذية ورعاية شعبها<sup>(٣)</sup>. ويبين التقييم المشترك الذي أجراه مؤخرا برنامج الأغذية العالمي/اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة أن الاحتياجات من الأغذية مُلح بالنسبة لصغار الأطفال، والحوامل والمرضعات، وكبار السن و"الأسر الكبيرة التي تعيل أطفال كثيرين" والذين يعانون من حالة ضعف شديد<sup>(٤)</sup>. وأشارت مصادر أخرى موثوق بها<sup>(٥)</sup> أن متوسط العمر المتوقع

(٢) انظر بعثة التقييم السريع للأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.  
<http://Documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp233442.pdf>

(٣) انظر وثيقة العرض الشامل لليونيسيف: <http://www.unicef.org/dprk/overview.html>

(٤) الأسر التي تضم بضع أفراد ذوي دخل ولكنها تضم العديد من المعالين من الأطفال وكبار السن.

(٥) انظر العرض العام للاحتياجات والمساعدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.  
<http://reliefweb.int/node/421011>

للكوريين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انخفض إلى ٦٦,٨ سنة، وهو يمثل انخفاضاً بمقدار ٦,٤ سنوات منذ عام ١٩٩٣.

٧ - وفي غياب بيانات اقتصادية واجتماعية شاملة، فإنه من الصعب للغاية تقديم صورة كاملة ودقيقة عن الأداء الاقتصادي للبلد. ويمكن أن نستخلص من المعلومات المتاحة أن البلد ذا الاقتصاد المخطط مركزياً غير قادر على تغذية قطاعه الصناعي وكان دخله الزراعي أدنى من قدرته بكثير بسبب عدم ميكنة الزراعة الحقلية كما أن هناك أوجه نقص في البذور والأدوات والمخصبات<sup>(٥)</sup>. وكان لهذه الضغوط الاقتصادية أثر عميق على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨ - وفيما يتعلق بالحق في المياه والصحة، كجزء من الحق في مستوى معيشي مناسب، تشير التقارير إلى أنه على مدى سنوات عديدة، كانت الأحوال والنوعية، فيما يتعلق بالممارسات والبنية التحتية للتخزين واستخدام المياه؛ متدهورة باستمرار. والكفاءة الحالية للبنى التحتية الوطنية للمياه والمرافق الصحية وممارسات السكان في مجال النظافة الصحية ذات تأثيرات حادة على الفئات الضعيفة من السكان بالفعل. وعلى سبيل المثال، فإن الإسهال هو السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، وهو يرتبط بصورة مباشرة بسوء نوعية المياه أو بالمياه الملوثة، والمرافق الصحية ذات النوعية المتدنية، والممارسات غير المأمونة في مجال النظافة الصحية<sup>(٥)</sup>.

٩ - وفيما يتعلق بالحق في الصحة، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ليست على طريق الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية رقم ٤ و ٥ و ٦. وتمثل مسألة خفض الوفيات النفاسية ووفيات المواليد الجدد تحدياً رئيسياً. وعلاوة على أوجه القصور في النظام الصحي، فإن سوء التغذية يعد أيضاً مساهماً رئيسياً في الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. ويشير التقرير الأولي للمؤشر المتعدد الجوانب للمسح العنقودي إلى معدلات تدور حول ٣٢ في المائة، والأطفال الذين يعانون من نقص الوزن عند ١٩ في المائة والهزال<sup>(٦)</sup> فيما بين الأطفال دون سن الخامسة عند ٥ في المائة. وعلاوة على ذلك، اعتبر ٢٨ في المائة من الحوامل والمرضعات من المصابات بنقص التغذية. ويمثل السل عامل قلق صحي كبير بالنسبة لمجمل السكان. وبالمثل، فإن الملاريا تواصل تعريض الصحة العامة لدرجات مختلفة من المخاطر في ٧ من الأقاليم العشرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ معاودة ظهورها في أواخر عام ١٩٩٠.

(٦) ويعرف أيضاً بأنه نقص الوزن بالنسبة للطول.

١٠ - لمواجهة هذا الانخفاض المثير للقلق، فإن وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواجه بصورة متزايدة أوجه قصور حرجة في التمويل. ولا تزال هناك حاجة إلى مساعدة خارجية والاستمرار في الاضطلاع بدور حيوي في الحفاظ على رفاه الملايين الذين ستتعرض حالتهم التغذوية وصحتهم العامة بدون تلك المساعدة الخارجية إلى تدهور شديد. وحشدت الوكالات ٢١ في المائة فقط من ١٣٧ مليون دولار المطلوبة لعام ٢٠١٠. وكان معنى نقص التمويل أن العملية قد تم خفض حجمها، ولذلك لم تعد مناطق جغرافية عديدة وبعض الفئات الضعيفة تتلقى أي مساعدة دولية. وعلى سبيل المثال، تبين بيانات برنامج الأغذية العالمي تدهورا واضحا في كميات المساعدة الغذائية التي كان قادرا على تخصيصها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وانخفض بشدة تقديم المساعدة الأساسية لإنقاذ الحياة، مثل المساعدة التغذوية، واللوازم الطبية، والخدمات الصحية الطبية، والمدخلات الزراعية. ومن المتوقع أن تنفذ الموارد الراهنة لبعض الوكالات في أوائل ٢٠١١، مما يؤدي إلى انتهاء المساعدة الحيوية المقدمة لأفراد عديدين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية<sup>(٧)</sup>.

١١ - ويستمر تقديم جميع المساعدات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس "لا معونة بدون دخول البلد" - ويعني هذا أن المعونة لن تقدم ما لم يُسمح بالوصول إلى المتلقين المستهدفين. ولذلك فإن الذين يعيشون في مقاطعات لا تزال مغلقة أمام الوكالات الإنسانية لن يتلقوا بالتالي المساعدة. وتمثل الاستثناء لهذا القيد في دعم الأمم المتحدة لعمليات التحصين الحكومية، والإمداد بفيتامين ألف، وبرنامج السل والملاريا<sup>(٨)</sup>. وتمثل القاعدة العامة الحكومية بالنسبة لجميع الوكالات العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تقديم إخطار قبل حلول الموعد بسبعة أيام بالنسبة لبعثات المراقبة؛ وسرت هذه القاعدة بالنسبة لعدد من السنوات. وتبين التجربة الحديثة أن الحكومة ترغب في استقبال بعثات المراقبة بناء على إخطار تكون مدته أقل بكثير، وأحيانا يصل إلى ٤٨ ساعة فقط. وتسمح "رسالة التفاهم"، التي تم الاتفاق عليها مؤخرا بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرنامج الأغذية العالمي، للبرنامج أن يقدم إخطاراً مسبقاً مسبقاً قبل ٢٤ ساعة فقط لزيارة مراقبة لإحدى المقاطعات<sup>(٩)</sup>. وبنبغي، مع ذلك، ملاحظة أن مع اعتبار المقاطعات مفتوحة أمام برنامج الأغذية العالمي، فقد تكون غير مفتوحة أمام كيانات الأمم المتحدة

(٧) انظر Reliefweb, Overview of Needs and Assistance, the Democratic People's Republic of Korea صفحة ٤.

(٨) المرجع نفسه، ص ٣٤.

(٩) المرجع نفسه.

الأخرى أو المنظمات الإنسانية<sup>(٩)</sup>. وبينما أرحب بالمبادرات الجديدة مع برنامج الأغذية العالمي، فإنني أناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تقدم نفس التصريح وتبدي نفس المرونة لسائر كيانات الأمم المتحدة.

١٢ - ولا تزال عملية الإبلاغ مستمرة عن وجود قيود شديدة مفروضة على حريات الفكر، والضمير، والمعتقد الديني، والتجمع، والرأي، والتعبير. وعلى الرغم من توجيه نداءات عديدة من مختلف الدوائر، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، فإنه لم يحدث أي تحول في سياسات أو ممارسات الحكومة فيما يتعلق باحترام الحقوق المدنية والسياسية في البلد.

١٣ - وتتسم الرقابة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات بالشدّة والانتساع. فوكالة الأنباء الحكومية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ووكالة الأنباء المركزية الكورية هما المصدر الوحيد للمعلومات بالنسبة لجميع منافذ الوسائط الإعلامية في البلد. وتنص المادة ٤٨ من قانون الصحافة على أن المواد المطبوعة التي يمكن أن تنطوي على مساس شرف وكرامة شخص آخر أو بأمن الدولة والنظام العام سيتم وقف إنتاجها وإصدارها ونشرها وتصديرها واستيرادها<sup>(١٠)</sup>.

١٤ - وأعربت مفوضة حقوق الإنسان أيضاً في بيانها الافتتاحي في الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان عن قلقها بشأن الظروف السائدة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأشارت إلى أن ضآلة المعلومات التي تخرج من البلد بسبب عدم وجود وسائل إعلام مستقلة ونظراً لكبت حرية التعبير.

١٥ - ونظراً لعدم وجود منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان ووسائل إعلام مستقلة في البلد، وعدم التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، فإن عمليات التحقق من جميع المعلومات غير ممكنة. ولكن عدداً من التقارير التي وردت أفاد بحدوث احتجاز عشوائي دون توجيه تهمة أو إجراء محاكمة، وتعذيب أثناء الاحتجاز، واستخدام عقوبة الإعدام - علنا في بعض الأحيان - والعمل القسري، وسوء معاملة اللاجئين أو طالبي اللجوء الذين تتم إعادتهم من الخارج إلى وطنهم. وعلاوة على ذلك، ثمة ادعاءات بأن السجناء السياسيين ما زالوا يحتجزون في ظروف قاسية بالسجون. ومع أنه من الصعب التوصل إلى أعداد دقيقة، فيقدر أن هناك آلاف عديدة منهم. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى تقرير المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١، حيث تناول باستفاضة مسألة منشآت

(١٠) انظر الإشارة إلى المادة ٤٨ من قانون الصحافة في تقرير الدولة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان لعام

.٢٠٠٠ http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf

الاحتجاز والسجون، بما في ذلك السجناء السياسيون، وعرض مساعدته لمعاونة الحكومة على إصلاح أحوال السجون.

١٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، أُطلق سراح إيدي يونغ سو جون، وهو مواطن أمريكي، بعد أن ظل رهن الاحتجاز لمدة ٦ أشهر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأقدر القرار الإيجابي الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استناداً إلى شواغل إنسانية.

١٧ - وفيما يخص عقوبة الإعدام، جرى تخفيض عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام من ٣٣ جريمة إلى ٥ جرائم. وفي حين أنني أرحب بهذه الخطوة، فإنني ما زلت أشعر بقلق من أن أربعة من تلك الجرائم الخمس تعد جرائم سياسية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ و ٥٢ من قانون العقوبات)<sup>(١١)</sup> صيغت بعبارات فضفاضة لدرجة أن الحكم بعقوبة الإعدام قد يكون غير موضوعي وتعسفياً. وأود أن أشير أيضاً إلى تقرير المقرر الخاص المعني بمجالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، والذي أشار فيه إلى عدم توضيح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتفاصيل جميع الجرائم التي توقع بشأنها عقوبة الإعدام ولمعلومات عن كيفية امتثال الدولة للمعايير الدولية<sup>(١٢)</sup>. ولهذا فإنني أهاب بالحكومة أن تواصل النظر في مسألة عقوبة الإعدام بغرض إلغائها وأن تمتنع عن تنفيذ عمليات الإعدام الفوري.

١٨ - وقد تردد بعض هذه الشواغل في تقرير المقرر الخاص (A/HRC/16/58) إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١، وتقرير الفريق العامل المعني بعملية الاستعراض الدوري الشامل والتابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية<sup>(١٣)</sup>، واستنتاجات وتوصيات مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات<sup>(١٤)</sup>. وأحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تشترك مع مفوضية حقوق الإنسان، والمقرر الخاص، وسائر آليات حقوق الإنسان، من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

(١١) التآمر على سلطة الدولة، والخيانة العظمى، والإرهاب، والتآمر ضد الوطن، والقتل العمد المقترن بظروف مشددة.

(١٢) A/HRC/17/28/Add.1.

(١٣) انظر A/HRC/WG.6/6/PRK/3 للاطلاع على معلومات حول الحق في الحياة والحرية وأمن الأشخاص، الفقرات ١٥-٣١.

(١٤) انظر استنتاجات وتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: <http://ohchr.org/EN/countries/AsiaRegion/Pages/KPIndex.aspx>

## باء - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة

١٩ - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(١٥)</sup>، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(١٦)</sup>، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(١٧)</sup>، واتفاقية حقوق الطفل<sup>(١٨)</sup>، ولذلك فإنها ملزمة باحترام حقوق الإنسان.

٢٠ - وليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرفاً في اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد وُجّهت نداءات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناسبات عديدة للتصديق على تلك الصكوك؛ بما في ذلك خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل وعملية استعراض الهيئات المنشأة بموجب معاهدات<sup>(١٩)</sup>.

٢١ - وإضافة إلى ذلك، فإن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٢٠)</sup>، قد أوصت بأن

(١٥) تاريخ التصديق: ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١؛ وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست طرفاً في البروتوكول الاختياري ١ أو ٢ الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(١٦) تاريخ التصديق: ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١؛ وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست طرفاً في البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(١٧) تاريخ التصديق: ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(١٨) تاريخ التصديق: ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

(١٩) على سبيل المثال: شجعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كما صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠٣. انظر: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٢ (E/2004/22)، ملاحظات ختامية، الفقرة ٥٤٠. وبالمثل، حثت لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٩ وحثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٥ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري. انظر: "لجنة حقوق الطفل، ملاحظات ختامية، CRC/C/PRK/CO/4، الفقرة ٣٢ (و)؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٨ (A/60/38)، الفقرة ٧٤

(٢٠) انظر E/72004/22، الفقرة ٥٤١.

تنظر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الانضمام إلى منظمة العمل الدولية، بغرض التصديق على اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتفاقية الحد الأدنى لسن العمل<sup>(٢١)</sup>، والنظر في التصديق على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه<sup>(٢٢)</sup>.

## جيم - التشريع الداخلي

٢٢ - ينص الباب الخامس من دستور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حقوق أساسية معينة لمواطنيها، مقترنة بواجبات<sup>(٢٣)</sup>. وعلى سبيل المثال، تنص المادة ٦٥ على أن "يتمتع المواطنون بحقوق متساوية في جميع مجالات نشاط الدولة والأنشطة العامة"، وتنص المادة ٦٣ على أن "حقوق وواجبات المواطنين تقوم على مبدأ التنظيم الجماعي" للفرد للجميع وللجميع للفرد" في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويكفل عدد من الأحكام المماثلة مختلف أنواع الحقوق الأساسية بموجب الدستور<sup>(٢٤)</sup>. إلا أن تلك الأحكام القانونية القائمة لا يمكن اعتبارها امتثالا تاما للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فمثلا، توجد أحكام محدودة في الدستور تتناول الاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل، على النحو الذي نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة.

٢٣ - وقد أدخلت بعض الإصلاحات على القوانين الداخلية لجعل التشريع الداخلي أكثر تماشيا مع المعايير الدولية. فمثلا، وضعت الحكومة تصنيفا أكثر تفصيلا للجرائم على أساس أن لا جريمة بدون نص. وبالمثل، نقح برلمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدستور في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ليتضمن، من بين جملة أمور، نصا عاما على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "تتحترم وتحمي حقوق الإنسان"<sup>(٢٥)</sup>.

٢٤ - واعتمد أيضا في عام ٢٠٠٣ قانون لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى كفالة فرص متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى الأماكن العامة ووسائل النقل

(٢١) انظر CRC/C/PRK/CO/4، الفقرة ٦١ (د).

(٢٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦٩.

(٢٣) انظر الفصل الخامس من الدستور بشأن ناينارا، صفحة الإنترنت الرسمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: <http://www.kcckp.net/en/great/constitution.php>

(٢٤) يتضمن الدستور مواد أخرى مثل المادة ٦٧ التي تنص على حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، والتظاهر، وتكوين الجمعيات؛ والمادة ٦٨ التي تنص على حرية الاعتقاد الديني؛ والمادة ٧٠ التي تشير إلى الحق في العمل؛ والمادة ٧٢ التي تشير إلى الرعاية الطبية المجانية، وغيرها.

(٢٥) انظر المادة ٨م من الدستور.

والخدمات<sup>(٢٦)</sup>. ولكن أحكام اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة تمضي إلى ما هو أبعد من ذلك كثيرا. وآمل أن تدرسها السلطات بعناية وأن تعتمدوها.

٢٥ - وقد ذكرت في تقارير السابفة إلى الجمعية العامة، مجالات أخرى يجب إجراء إصلاحات فيها لكفالة التوافق مع المعايير الدولية. وأحث الحكومة، مرة أخرى، على أن تستفيد من خدمات مفوضية حقوق الإنسان والمقرر الخاص، للحصول على المساعدة التقنية في هذا الصدد.

## دال - آليات رصد حقوق الإنسان

٢٦ - أشارت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المادة ٦٩ من الدستور، بوصفها آلية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وتنص على أن لجميع المواطنين الحق في تقديم شكاوى والتماسات حينما يحدث انتهاك. وذكرت أيضا أن قانون الشكاوى والالتماسات ينص على إجراءات لتقديم الشكاوى والالتماسات، إلى جانب إجراءات تخص قبول تلك الشكاوى وتسجيلها والتحقيق فيها<sup>(٢٧)</sup>.

٢٧ - وخلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، ردا على سؤال عن إنشاء آلية مستقلة لحقوق الإنسان، صممت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في البداية على أن إنفاذ حقوق الإنسان في البلد على جميع الأصعدة منوط باللجنة الشعبية للدولة<sup>(٢٨)</sup>. وأن الهيئات القضائية وهيئات أمن الشعب تقوم أيضا بمهام حماية حقوق الإنسان، ولكنها أشارت في وقت لاحق إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستدرس إمكانية إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان في البلد.

٢٨ - ولا يمكن اعتبار أيًا من الآليات السالفة الذكر مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس لعام ١٩٩٣ المتصلة بوضع المؤسسات الوطنية (قرار الجمعية

(٢٦) انظر تحليل عام ٢٠٠٦ لحالة الطفل والمرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ص ٤٤، [http://www.unicef.org/dprk/DPRK\\_Situation\\_Analysis.pdf](http://www.unicef.org/dprk/DPRK_Situation_Analysis.pdf)

(٢٧) انظر تقرير الدولة الطرف، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى مجلس حقوق الإنسان: [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/CCPR.C.PRK.2000.2.En?Opendocument](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/CCPR.C.PRK.2000.2.En?Opendocument)

(٢٨) يوجد بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستويات مختلفة من اللجان الشعبية. اللجنة الشعبية المركزية، واللجنة الشعبية لإقليم أو مدينة أو محافظة أو قضاء. وتعد اللجنة الشعبية المركزية الهيئة التنفيذية العليا التي تتخذ القرارات والتي أنشئت بموجب دستور عام ١٩٧٢. وتتألف اللجنة من مسؤولين كبار من بينهم رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يرأس اللجنة الشعبية المركزية، وأمين اللجنة، و"أعضاء" غير محددين. وتمارس اللجان الشعبية الإقليمية الأخرى وظائف الجهاز المحلي لسلطة الدولة في ظروف معينة.

العامه ٤٨/١٣٤). ويعوق وسائل الانتصاف أيضا عدم استقلال الأجهزة القضائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فمثلا، توجد أحكام دستورية وتشريعية تجعل المحكمة المركزية مسؤولة أمام المجلس الشعبي الأعلى<sup>(٢٩)</sup>. فضلا عن ذلك، فإن المادة ١٢٩ من قانون العقوبات تُعرض القضاة للمسؤولية الجنائية عند إصدار "أحكام غير عادلة". وهذه الأحكام القانونية أثار سلبا على حماية حقوق الإنسان، كما أنها تعرض استقلال القضاء للخطر<sup>(٣٠)</sup>.

٢٩ - وأحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تعتمد تدابير لإنشاء آلية مستقلة لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن وأن تقوم بالتوازي مع ذلك بإصلاحات لكفالة استقلال القضاء.

### ثالثا - التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية

ألف - الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

٣٠ - حددت لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب قرارها ١٣/٢٠٠٤. ويوجه القرار المقرر الخاص بأن يقيم اتصالا مباشرا مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها، وأن يستقي المعلومات الموثوقة من كافة الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والحكومات وأي طرف آخر يكون على علم بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومن خلال الزيارات القطرية، والتحقيق في حالة حقوق الإنسان في البلد والإبلاغ عنها، وعن امتثال الحكومة لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وجرى في وقت لاحق تمديد ولاية المقرر الخاص بشكل سنوي من خلال مختلف قرارات مجلس حقوق الإنسان<sup>(٣١)</sup>.

٣١ - ومنذ تعيين المقرر الخاص الحالي في آب/أغسطس ٢٠١٠، تقدم بعدة طلبات لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل فهم الحالة في البلد بشكل أفضل، من أجل

(٢٩) انظر المادة ١٦٢ من الدستور.

(٣٠) تنص الماد ١٤-١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على استقلال القضاء.

(٣١) كان آخر قرار بتمديد ولاية المقرر الخاص لعام آخر هو القرار A/HRC/Res/16/8، المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

السماح له بمساعدة الدولة في اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها<sup>(٣٢)</sup>. وإلى جانب طلب الدخول إلى البلد، طلب المقرر الخاص إجراء اجتماعات ثنائية مع البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكنتي الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك. ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دأبت على إبداء الرفض لولاية المقرر الخاص، مدعية أن القرار الذي ينص على الولاية "يمثل مظهرا صارخا من مظاهر التسييس والانتقائية والازدواجية في المعايير في مجال حقوق الإنسان"<sup>(٣٣)</sup>. وكتيجة لذلك، رفضت الحكومة إلى الآن التعاون مع المقرر الخاص، مانعة إياه من دخول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاجتماع مع الممثلين الدائمين للبلد لدى الأمم المتحدة.

٣٢ - وبينما لم يتمكن المقرر الخاص من زيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد سافر في بعثات إلى بلدان مجاورة: جمهورية كوريا (٢٢-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، واليابان (٢٥-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، واستنادا إلى ذلك قدم تقريره (A/HRC/16/58) إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١<sup>(٣٤)</sup>. وكانت آخر زيارة أجراها إلى تايلند خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، وسيقدم تقريرا منفصلا بشأنها إلى الجمعية العامة.

٣٣ - وإلى الآن، لم تقم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالدعوة إلى اتخاذ أي إجراءات مواضيعية خاصة من قبل مجلس حقوق الإنسان. ومنذ تقريره الأخير الذي قدمته إلى الجمعية العامة، وُجِّهت ثلاث رسائل خطية إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب إجراءات خاصة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، قام الرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بإرسال رسالة مشتركة فيما يتعلق بجيونغ سانغ - أون، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبلغ من العمر ٨٤ عاما ويُزعم أنه قام بالعبور إلى بلد مجاور وأعادته السلطات الصينية في وقت لاحق إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويُزعم أنه بمجرد عودته إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أُرسِل إلى مخيم سجن يودوك دون محاكمته. ويُزعم كذلك أنه في مخيم سجن يودوك لا يتوفر الطعام والدواء

(٣٢) تم التقدم بآخر طلب من هذا القبيل لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بعثة رسمية، في ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، من خلال رسالة إلى بعثة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جنيف.

(٣٣) انظر على سبيل المثال A/HRC/16/G/2، رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

(٣٤) تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١.

بشكل كافٍ وتنتشر حالات التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز<sup>(٣٥)</sup>. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أرسل المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا رسالة أخرى تتعلق بادعاء قتل ثلاثة مواطنين صينيين على الحدود ما بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأبلغ أن الثلاثة كانوا داخل أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عند قتلهم<sup>(٣٦)</sup>. وللأسف لم يتم تلقي أي رد على أي من هاتين الرسالتين.

٣٤ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، أرسل المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا رسالة إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتعلق بـ ٣٧ حالة إعدام أُبلغ عنها فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ من أجل "جرائم مالية"، وتشمل حالات عديدة وقعت في أعقاب فشل إصلاحات العملة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وطلب المقرر الخاص أيضا معلومات عامة بشأن الجرائم التي توقع عليها عقوبة الإعدام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، ردت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برفض الادعاءات وبالتشديد على أن المعلومات الواردة في رسالة المقرر الخاص تستند إلى افتراءات ومزاعم تبثها قوى معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بالرد الوارد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لاحظ المقرر الخاص في تقريره السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان أن الحكومة لم تقدم توضيحا للادعاءات المثارة ولم تتطرق إلى مسائل معينة، تشمل ما يلي: (أ) تفاصيل كافة الجرائم التي تُفرض بشأنها عقوبة الإعدام؛ (ب) معلومات بشأن كيفية امتثال الحكومة للمعايير الدولية لكفالة اقتصار تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة<sup>(٣٧)</sup>.

٣٥ - وفي التقرير الذي قدمه الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (A/HRC/16/48) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة عشرة (٢٨ شباط/فبراير - ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١)، أفاد الفريق بأن ثمة تسع حالات ما زالت معلقة بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ - ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠). ومن بين هذه الحالات التسع، تتعلق ثمان حالات منها باختطاف مواطنين يابانيين خلال فترة السبعينات والثمانينات، فيما تتعلق الحالة التاسعة باختفاء فتاة على الحدود ما بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٤. وأرسلت حكومة جمهورية

(٣٥) انظر A/HRC/17/28/Add.1، الصفحة ٧٦.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠؛ وأرسل المقرر الخاص، على سبيل المحاملة، نسخة من الرسالة الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جمهورية الصين الشعبية.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧١.

كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث رسائل إلى الفريق العامل، مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، و ٧ أيار/مايو ٢٠١٠، و ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، ردت فيها على جميع الحالات المعلقة. إلا أن الفريق العامل يرى أن المعلومات الواردة غير كافية لتوضيح الحالات. ولذا تظل الحالات التسع معلقة حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، دون حدوث تقدم جوهري منذ تقرير الأخير الذي قدمته إلى الجمعية العامة.

٣٦ - وكما كان الحال في العام الماضي، دعا الفريق العامل الحكومة إلى أن توقع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتصديق عليها، وأن تقبل اختصاص اللجنة بموجب المادتين ٣١ و ٣٢.

## باء - هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات

٣٧ - فيما يتعلق بالعمل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، لم تكن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تموز/يوليه ٢٠١١ قد قدمت بعد إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تقريرها الدوري الثالث بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكان موعد تقديم التقرير قد حل منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وبالمثل، كان موعد تقديم التقرير الثاني للدولة الطرف إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وموعد تقديم التقرير الدوري الثالث إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد حلا منذ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، على التوالي.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٩، كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشمولة بالاستعراض الذي أجرته لجنة حقوق الطفل. وفي حين لم يعلن بعد تاريخ الاستعراض المقبل، فإنه من المتوقع أن تقدم الدولة تقريرها الدوري الخامس بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وإنني أحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعمل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وفقا لالتزاماتها بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها، وأن تقدم كافة التقارير المعلقة بشكل فوري وفي توقيت مناسب.

## جيم - الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان

٣٩ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جرى استعراض لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، وهو ما حظي بالترحيب باعتباره فرصة للعمل الإيجابي واعتُبر أمرا مشجعا وتطورا إيجابيا. وتم اعتماد تقرير الفريق العامل المعني

بالاستعراض الدوري الشامل في الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٠، التي صرح خلالها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الحكومة قد "أحاطت علماً" بالتوصيات، دون تقديم أي موقف كتابي بشأن التوصيات. ومع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دأبت على تأكيد أنها ترغب في الاشتراك في عملية الاستعراض الدوري الشامل، لم تُتخذ أي خطوات من جانب الحكومة لتوضيح أي التوصيات قبلتها. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، لم تكن تتوفر أي معلومات بشأن الخطوات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

#### رابعاً - دور مفوضية حقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٠ - في شباط/فبراير ٢٠١١، التقت المفوضة السامية لحقوق الإنسان مع الممثل الدائم الجديد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في جنيف. وكررت المفوضة السامية عرضها السابق بتقديم المساعدة التقنية، مع إثارة شواغل بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأثارت شواغل كذلك بشأن حالات اختطاف المواطنين اليابانيين التي لم يتم حلها. ومما يثير الأسف أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد رفضت مرة أخرى عروضاً لتقديم المساعدة التقنية، ورفضت السماح بدخول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان وكافة المقررين الخاصين المواضيعيين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشددت على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر أن مسألة عمليات الاختطاف قد تم حلها.

#### خامساً - المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الأوضاع الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤١ - في إطار إعداد هذا التقرير، دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كيانات الأمم المتحدة كي تقدم معلومات ذات صلة إلى مفوضية حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإدراجها في هذا التقرير. وفي وقت لاحق، تلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات من كل من: برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واستناداً إلى هذه المعطيات، يورد الفرع التالي

موجزا لبعض الأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويقدم بعض الملاحظات والاستنتاجات.

## ألف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٤٢ - استناداً إلى اتفاقية حقوق الطفل، تواصل منظمة اليونيسيف تنفيذ الأنشطة في مجال حماية حقوق الطفل في البلد، مع التركيز على تقديم الخدمات للأطفال إلى جانب الدعوة القوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بُذلت الجهود للاضطلاع بالبرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة ولتعزيز اتباع نهج التصدي للشواغل الشاملة لعدة قطاعات والحاسمة الأهمية من قبيل الإنصاف، ونوع الجنس، والحد من مخاطر الكوارث، وجمع البيانات الموثوقة، والتخطيط والرصد.

٤٣ - وأتاح إنجاز المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي بدأ في عام ٢٠٠٩ الحصول على بيانات موثوقة ساعدت على البرمجة وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالأطفال في البلد. واستناداً إلى هذا المسح، يعاني طفل من أصل ثلاثة أطفال من توقف النمو ويعاني طفل من أصل خمسة أطفال من نقص الوزن. وقد تم الكشف عن التباين الجغرافي في ما يتعلق بوقف النمو بين المحافظات، وهو يتراوح بين ٢٢ في المائة و ٤٦ في المائة. وأظهر هذا المسح أيضاً أن نسبة الإصابة بالإسهال تبلغ ١٤ في المائة، مع الإشارة إلى أن الإسهال من الأسباب الرئيسية للاعتلال لدى الأطفال، وأنه يسهم أيضاً في ارتفاع عدد الوفيات.

٤٤ - وتفاقم هشاشة البلد إزاء الكوارث الطبيعية المشاكل ذات الصلة بالمياه والمرافق الصحية. وقد دفع احتمال حدوث كوارث طبيعية منظمة اليونيسيف إلى إدراج التأهب للطوارئ لدى إعداد برامجها، وبخاصة في مجال المياه والمرافق الصحية والنظافة الشخصية.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت النسبة التقديرية للإصابة بالسل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٣٤٤ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، فيما بلغت الملاريا مرحلة ما قبل القضاء على المرض. ويجري حالياً الإسراع في تنفيذ برامج منظمة اليونيسيف لمكافحة الملاريا والسل بدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٠، وهو العام الأخير من البرنامج القطري الخمسي السابق، أفيد عن تحقيق النتائج التالية في ما يتعلق بحماية الطفل: ففي مجال الصحة، حافظ الدعم الذي توفره منظمة اليونيسيف للتحصين الروتيني على النسبة المرتفعة لتغطية التحصين التي تتجاوز ٩٥ في المائة. وشمل ذلك تقديم الدعم لخطة استبدال سلاسل التبريد على الصعيد الوطني، وتحديث برنامج التحصين الشامل الموسع، وتوزيع مجموعات الأدوية الأساسية على مستشفيات الأقضية في المناطق النائية. وعلاوة على ذلك، جرى تدريب أكثر من ٦٠ ٠٠٠

من العاملين الصحيين ومقدمي الرعاية الصحية في الحضانات على الرسائل الصحية الرئيسية. وجرى تحديث مجموعة تدابير الرعاية السابقة للولادة وتدريب موظفي الصحة وفقاً لذلك. وأعدت مواد الإعلام والتثقيف والاتصالات بشأن الحمل الآمن والولادة الآمنة ووزعت منها مليون نسخة. ووضعت عشر مجموعات لوازم صحية لحالات الطوارئ مسبقاً، في حين وصلت "مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال" إلى جميع المحافظات.

٤٧ - وفي ما يتعلق بالتغذية، ركز العمل على وقف النمو والوقاية من سوء التغذية عن طريق تشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة والتغذية التكميلية الملائمة. وجرى توفير المغذيات الدقيقة التكميلية وأعطيت إلى المراهقات في المدارس عناصر تكميلية غذائية من الحديد وأقراص حامض الفوليك، فيما وزع مسحوق سيرينكلز وهو من المغذيات الدقيقة، على دور رعاية الأطفال ودور الحضانة.

٤٨ - ومنذ عام ٢٠١٠، دأب الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على تقديم الدعم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مرحلة ما قبل القضاء على الملاريا عن طريق نهج شامل لمكافحة الملاريا. وحتى الآن، انخفضت حالات الاعتلال بسبب الملاريا عموماً بنسبة ٥٠ في المائة، وتراجعت حالات الاعتلال في المناطق التي تشهد انتقالاً أكبر للعدوى بنسبة ٧٠ في المائة عن المستويات التي سُجلت في عام ٢٠٠٧. وشمل تنفيذ البرنامج توفير الجواهر والكواشف لمراكز التشخيص الجديدة وكذلك توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات، والدلتامثرين، ومعدات الرش الموضعي داخل الدور.

٤٩ - وقدم برنامج مكافحة السل الدعم للاستراتيجية الوطنية التي تسعى إلى تخفيض حالات الاعتلال والوفيات بالسل إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومن المهم لتحقيق ذلك زيادة التشخيص المبكر والكشف عن حالات الإصابة بجميع أشكال السل، والإبقاء على معدلات مرتفعة للنجاح في معالجة السل بشكل موحد أعلى من ٨٥ في المائة في ١١ محافظة. وقد بدأ شراء أدوية السل وتحديد المستودعات الطبية وإعادة تأهيلها على المستوى المركزي والمستويات الأدنى.

## باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٠ - ركزت المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على صحة الأمهات والمواليد، وتنظيم الأسرة، والسكان والتنمية.

٥١ - وساعد البرنامج القطري الرابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ الذي استرشد بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل، ٢٠٠٧-٢٠١٠،

والاستراتيجية الوطنية بشأن الصحة الإنجابية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، على القيام بما يلي:

(أ) إعداد كتيبات على الصعيد الوطني للتدريب على الرعاية المتصلة بالتوليد والمواليد في حالات الطوارئ قبل الالتحاق بالعمل وأثناء العمل؛ (ب) تقديم الدعم لخدمات الرعاية المتصلة بالتوليد ورعاية المواليد في حالات الطوارئ (بما فيها اللوازم الطبية والدورات التدريبية الضرورية) في أربع محافظات، تشمل ١١ مستشفى في الأقضية، و ٢٧٣ مستوصفاً طبياً في القرى؛ (ج) كفالة عدم انقطاع الامدادات على الصعيد الوطني لدوائين أساسيين متعلقين بالصحة الإنجابية للحد من وفيات الأمهات؛ (د) تعزيز القدرات اللوجستية الوطنية، باستخدام النظام الوطني لإدارة المعلومات اللوجستية الذي أنشئ في المستودع الطبي المركزي وفي ثلاثة مستودعات طبية بالمحافظات؛ (هـ) تقديم الدعم للدراسات المتعلقة بالتهابات المسالك التناسلية وسرطان عنق الرحم؛ (و) تعزيز قدرة المكتب المركزي للإحصاء على إجراء الدراسات الاستقصائية وتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٨؛ (ز) توفير خدمات الصحة الإنجابية في الحالات الطارئة في ٢٥٠ مستوصفاً طبياً في القرى و ١٠ مستشفيات في المحافظات لمواجهة الفيضانات التي حدثت في عام ٢٠٠٧.

٥٢ - ودعماً لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان في تموز/يوليه ٢٠١٠ وثيقة البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اقترح فيها أن يقدم البرنامج الدعم للهدف الوطني المتمثل في إعادة نوعية الحياة للناس إلى المستوى الذي ارتقت إليه قبل الصعوبات الاقتصادية والإنسانية في منتصف تسعينيات القرن العشرين. واستناداً إلى النتائج التي تحققت وإلى الدروس المستفادة على مر السنوات السابقة، سينفذ البرنامج على الصعيد الوطني للقيام بما يلي: (أ) تطوير القدرة على استخدام البيانات المتعلقة بالسكان من أجل التخطيط القومي؛ (ب) وضع سياسة ومبادئ توجيهية ومعايير وطنية لخدمات الصحة الإنجابية؛ (ج) زيادة الخدمات الضرورية والأساسية المتعلقة بالصحة الإنجابية عن طريق التدخلات الفعالة من حيث التكلفة. وعلى الصعيد الشعبي، سيسعى البرنامج إلى تحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية والاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة الإنجابية في المجالات البرنامجية. ويشمل البرنامج القطري عنصرين هما: (أ) الصحة والحقوق الإنجابية؛ (ب) السكان والتنمية. وسيركز عنصر الصحة والحقوق الإنجابية على جودة خدمات الصحة الإنجابية. وسيدعم عنصر السكان والتنمية الاستفادة من البيانات المصنفة حسب الجنس والبحوث المتعلقة بالسكان والتنمية.

٥٣ - وسيتعاون كل من الصندوق والحكومة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير الخدمات الصحية للأم والطفل، وإجراء التخطيط والرصد بصورة مشتركة.

٥٤ - وسينفذ الصندوق هذا البرنامج بالتعاون مع لجنة التخطيط الحكومية، ووزارة الصحة العامة، والوزارات التنفيذية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث الوطنية.

٥٥ - وإني أرحب بهذه المبادرات المشتركة وأشجع الحكومة على مواصلة هذا التعاون مع كيانات الأمم المتحدة وتوسيع نطاق تعاونها.

## جيم - برنامج الأغذية العالمي

٥٦ - استجابة لطلب قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى برنامج الأغذية العالمي من أجل الحصول على المساعدة الغذائية في الحالات الطارئة، أجرى كل من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة اليونيسيف، وكذلك مراقبون من منظمات غير حكومية وجهات مانحة، تقيماً سريعاً للأمن الغذائي، من ٢١ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠١١. وكان الغرض من إجراء هذا التقييم استكمال المعلومات بشأن تقييم القدرة على استيراد الحبوب واحتياجاتها للسنة التسويقية ٢٠١٠/٢٠١١ (تشرين الثاني/نوفمبر - تشرين الأول/أكتوبر) الذي أجرته بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم حالة المحاصيل والأمن الغذائي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتقدير احتياجات المساعدة الغذائية. واستفادت بعثة التقييم السريع للأمن الغذائي من تسهيلات وصول استثنائية وزارت ٤٠ قضاء في ٩ من ١١ محافظة وبلدية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها ٢٠ قضاء لم يكن لبرنامج الأغذية العالمي ينفذ فيها عمليات في ذلك الوقت. وشمل التقييم أيضاً زيارات إلى المتاجر الحكومية والأسواق اليومية في مراكز المحافظات و ١٠ من أسواق المزارعين التي تجري في يوم محدد بمراكز الأقضية، مما أتاح للبعثة الاطلاع على مستوى الإمدادات الغذائية والأسعار المحلية.

٥٧ - وخلصت بعثة التقييم السريع للأمن الغذائي إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عانت من سلسلة من الصدمات في الأشهر الأخيرة، مما جعل البلد عرضة بشدة لأزمة غذائية. وكان من المتوقع أن يعاني نظام التوزيع العام من نفاذ الأغذية في بداية موسم القمح، مما سيزيد بقدر كبير خطر الإصابة بسوء التغذية والأمراض الأخرى، لا سيما في الأقضية التي تعاني من نقص في الأغذية. وقدرت البعثة أن أكثر من ٦ ملايين شخص معرضون للخطر هم في حاجة ماسة للمساعدة الغذائية الدولية، بسبب الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي والواردات التجارية، وكذلك انخفاض المساعدة الثنائية أو تقليصها.

٥٨ - وقدر تقرير التقييم السريع للأمن الغذائي النقص في الحبوب (الاحتياجات من الواردات) بـ ١ ٠٨٦ ٠٠٠ طن متري للسنة التسويقية ٢٠١٠/٢٠١١. وكان ذلك أعلى

بـ ٢٠٠ ٠٠٠ طن متري من التقديرات التي قامت بها بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم حالة المحاصيل والأمن الغذائي في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وخلال قيام بعثة التقييم السريع للأمن الغذائي بزيارتها، تبين أن المستويات المتوقعة للواردات التجارية والحكومية من السلع الغذائية لن تتحقق بسبب محدودية الاحتياطات من العملات الأجنبية وارتفاع الأسعار الدولية للأغذية والوقود. وقد تأثرت حصص الإعاشة الحكومية التي توزع من خلال نظام التوزيع العام بسبب القيود على توافر الأغذية. وكما أفادت الحكومة، بلغ متوسط حصص التوزيع العام ١٩٠ غراماً للشخص الواحد يومياً في شهر أيار/مايو ٢٠١١. وهذا أقل بكثير مما تتوخاه الحكومة أي ٥٧٣ غراماً للشخص الواحد يومياً ومتوسط حصص إعاشة (٣٨٦ غراماً للشخص الواحد يومياً) وُزعت عن طريق نظام التوزيع العام خلال السنة التسويقية ٢٠٠٩/٢٠١٠. وفي ما يتعلق بموسم القحط القادم، من المتوخى أن تزيد القيود على تقديم حصص الإعاشة العامة.

٥٩ - ويعتمد السكان بأغليبتهم على نظام غذائي مؤلف من الكربوهيدرات يحتوي على نسبة قليلة بصفة استثنائية من البروتينات، والدهون، والمغذيات الدقيقة. والسكان الذين يعيشون في الأفضية التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وهي بشكل رئيسي من الأراضي الداخلية الجبلية والمناطق التي تشهد نقصاً في الحبوب، معرضون بشكل متزايد لخطر نقص التغذية. ولقد أفادت الأسر المعيشية المتضررة بأنها اعتمدت استراتيجيات مواجهة للتعامل مع النقص في الأغذية، تشمل تقليص حجم الوجبة في أوقات تناول الطعام؛ والحد من عدد الوجبات المستهلكة يومياً؛ والاعتماد على دعم الأقارب الذين يعيشون في التعاونيات الزراعية؛ وزيادة استهلاك النباتات البرية.

٦٠ - وتمشياً مع التوصيات التي قدمها التقييم السريع للأمن الغذائي، أطلق برنامج الأغذية العالمي في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١ عملية طارئة تحمل اسم "تقديم المساعدة الغذائية الطارئة إلى الفئات الضعيفة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". والغرض من هذه العملية الطارئة التي نظمها برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم إلى أكثر من ٣,٥ ملايين شخص من أكثر فئات السكان عرضة للخطر في ١٠٧ أفضية في ٨ محافظات على شكل دعم غذائي وتغذوي.

## دال - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦١ - واصلت منظمة الأغذية والزراعة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي عن طريق تقديم المساعدة التقنية في العديد من المجالات. وتنفذ منظمة الأغذية والزراعة حالياً أربعة مشاريع الطوارئ وإعادة التأهيل (توفير بذور الخضر، والأسمدة،

والأغطية البلاستيكية، والتحصين ضد الحمى القلاعية) بتمويل من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وتمت الموافقة مؤخراً على المرحلة الثانية من مشروع جديد للتعاون التقني في حالات الطوارئ يحمل اسم "تقديم المساعدة التقنية للكشف المبكر عن تفشي الحمى القلاعية والتصدي لها ومكافحتها". وفضلاً عن ذلك، وبالإشتراك مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسيف، أوفدت منظمة الأغذية والزراعة بعثة مشتركة لتقييم الأمن الغذائي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠١١، عرضتها بالتفصيل أعلاه.

## هاء - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٦٢ - تلاحظ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه لم تحدث تغييرات كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بتدفق المواطنين طلباً للحماية والمساعدة إلى البلدان المجاورة. وتؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه لا يزال هناك ما يدعو للقلق، مثل ورود تقارير عن الاتجار بالنساء وإخضاعهن للزواج القسري؛ وعن القيود الصارمة المفروضة على التنقل، بما في ذلك حق مغادرة البلد الذي يجرّمه القانون الجنائي؛ وانتهاكات البلدان المجاورة للمبدأ الأساسي لعدم الإعادة القسرية؛ والتقارير المتواصلة عن فرض عقوبات قاسية في حالات العودة القسرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٣ - ويساورني القلق بشأن التقارير الواردة بشأن حالات اعتقال طالبي اللجوء واحتجازهم وفي بعض الحالات إعادتهم القسرية من البلدان المجاورة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإنني أشجع الحكومات على العمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنهاء ممارسة اعتقال طالبي اللجوء أو احتجازهم أو إعادتهم القسرية. وأحث كذلك الدول على اتخاذ التدابير لمنع المتاجرين بالبشر من استغلال طالبي اللجوء.

## واو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٤ - يتولى المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت الحالي تنفيذ مشاريع في مجال الزراعة والأمن الغذائي، والطاقة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية والتي أقرها المكتب التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من أجل استئناف تنفيذها.

٦٥ - ووافق المجلس التنفيذي في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١ على البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام ٢٠١١.

٦٦ - وسيركز البرنامج الإنمائي على دعم التنمية البشرية المستدامة لإفادة الشعب بصورة مباشرة على ثلاث مجالات ذات أولوية تركز على الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تشمل (أ) الأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ (ب) التنمية الاجتماعية - الاقتصادية؛ (ج) البيئة وتغير المناخ. وترمي أنشطة البرنامج إلى التعجيل بتقديم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك النهوض بمستويات المعيشة وسبل الرزق المستدام لأفراد الشعب.

## زاي - منظمة الصحة العالمية

٦٧ - لقد قُمت بعرض بعض المسائل المتعلقة بالحالة الصحية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتفصيل، علاوة على بعض الأنشطة الرئيسية التي نفذتها منظمة الصحة العالمية لمساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما المادة ١٢ بشأن الحق في التمتع بالصحة. وتتعاون منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة العامة للاستجابة للاحتياجات الوطنية ذات الأولوية، ولا سيما في مجالات صحة الأمهات، والمواليد الجدد، وصحة الطفل وفي مكافحة الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل (فيما يتعلق بتحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية).

٦٨ - وعند تناول احتياجات أكثر الفئات ضعفاً من الأمهات والمواليد الجدد والأطفال، تعمل منظمة الصحة العالمية على تيسير تنفيذ مشروع متعدد السنوات بشأن تحسين صحة النساء والأطفال، والشراكة من أجل تحسين بقاء الطفل وتعزيز الإجراءات المحلية من أجل تحسين بقاء الطفل. وعملت منظمة الصحة العالمية على تيسير إصدار عدد من المبادئ التوجيهية القائمة على الحقائق والمواد التدريبية في مجالات الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال بالتعاون مع الكليات الجامعية. وتم تجديد غرف العمليات وغرف الولادة في ١٠٠ مستشفى ريفي و ١ ٢٠٠ مستشفى قروي<sup>(٣٨)</sup> مع تزويد ١ ٢٠٠ مستشفى قروي بالمعدات عبر مختلف الأفضية والتي تغطي ٦ ملايين نسمة تقريباً.

٦٩ - وقُدمت الأدوية الأساسية إلى جميع مستشفيات الأطفال والولادة، وقدمت المعدات الأساسية لرعاية المواليد الجدد في ٣ مستشفيات بالحافظات، و ٣٠ مستشفى بالأفضية و ٦٨٥ مستشفى قروي. وجرى تطوير المواد الملائمة في مجال الإعلام والتعليم والاتصال

(٣٨) تنقسم المحافظة إلى مناطق جغرافية أصغر تسمى قري.

لتحسين المعارف وزيادة الوعي فيما بين الأسر والمجتمعات المحلية بشأن القضايا الخاصة بصحة الأم والطفل.

٧٠ - وبغية تحسين الحصول على دم آمن، تم رفع مستوى مراكز الدم في ٨ محافظات و ٤٠ قضاء، والتي يستفيد منها أكثر من ٧ ملايين نسمة. وجرى تعزيز الخدمات المختبرية باللوازم والمعدات في أكثر من ٤٠ مستشفى بالأقضية، والتي تخدم سكان يصل عددهم إلى ١,٦ مليون نسمة تقريبا. وجرى تحسين خدمات الطوارئ بتقديم الدعم إلى غرف الطوارئ، وتم تزويد المحافظات والأقضية بـ ٤٢ سيارة إسعاف.

٧١ - وقدم المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية الدعم لوضع خطة استراتيجية متوسطة الأجل لتطوير قطاع الصحة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، والتي تبين الأولويات الصحية الرئيسية للبلد، والإجراءات الاستراتيجية والاحتياجات من التمويل. وترمي الخطة إلى زيادة الكفاءة الداخلية عن طريق تحسين التخطيط التنفيذي. ويمكن أن تكون بمثابة أداة لتعبئة الموارد.

٧٢ - وبغية تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وتوافرها، ولا سيما التشخيص الكفاء وخدمات الخبراء، دعمت منظمة الصحة العالمية إنشاء مراكز التطبيق من بعد، والربط بين المستشفيات المركزية ومستشفيات جميع المحافظات.

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٣ - يسر منظومة الأمم المتحدة أن تساعد سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في معالجة التحديات الخطيرة التي تواجهها من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإنني أشعر، مع ذلك، بالقلق إزاء حالة النساء والأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذين يعانون من ضعف شديد بسبب الحالة الراهنة لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية الراهنة في البلد. وفي هذا الصدد، فإنني أحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءات فورية لتأمين الحقوق في الغذاء، والمياه، والمرافق الصحية، والصحة، وتخصيص موارد أكبر من الميزانية لهذه الأغراض.

٧٤ - وأحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تحيط علما بمجموعة كبيرة من شواغل حقوق الإنسان التي أثرت في التقرير والاستجابة لها عن طريق اتخاذ تدابير لاحترام حق الشعب في حرية الفكر والضمير والمعتقد الديني؛ والحق في حرية الاجتماع؛ والحق في حرية الرأي والتعبير. وينبغي أن تقوم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتحسين الأحوال في السجون ومراكز الاعتقال، وإطلاق سراح

السجناء السياسيين وتقرير وقف عقوبة الإعدام ووضع حد على الفور لعمليات الإعدام العلني.

٧٥ - وأناشد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تتقدم بتقارير ممتازة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧٦ - ويساورني القلق لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تستخدم بالكامل عملية الاستعراض الدوري الشامل أو قبلت عرض مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتقديم مساعدة تقنية. وأحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التواصل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واستخدام خبرتها في تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبلغ موقفها بشأن استنتاجات وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان في أقرب فرصة ممكنة.

٧٧ - وأدعو الحكومة إلى التصريح بدخول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أراضيها واتخاذ الإجراءات الخاصة الموضوعية لمراقبة حالة حقوق الإنسان في البلد، باعتبار ذلك جزءاً من التعاون مع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

٧٨ - وأشجع الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء معهد مستقل لحقوق الإنسان في البلد، وهيئة بيئية مؤاتية لعمل المنظمات غير الحكومية الوطنية والسماح بالاتصال بالمنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان.

٧٩ - وأود أن أذكر البلدان المجاورة والمجتمع الدولي بصفة عامة بالتزامهم بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين لتقديم الحماية إلى أولئك الذين يفرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويطلبون اللجوء. وينطبق المبدأ الأساسي لعدم الإبعاد على الجميع.

٨٠ - وأدعو الحكومة، مع ترحيبي بالتعاون والسماح بدخول برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة إلى أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإجراء تقييم غذائي، بأن تسمح بالمثل بدخول جميع كيانات الأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن يسهل التوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات الشعب.

٨١ - وأناشد المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده وتقديم معونة إنسانية، لا سيما الأغذية والمساعدة الطبية، إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أناشد المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لتشجيع إدخال تحسينات على حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.